لنفضح اعلام محتلي العراق

كمال مجيد*

■ تصرف ادارة بوش 425 مليار دولار، كل سنة، على شراء السلاح للعدوان على الشعوب الاخرى واحتلال اراضيها، وفي السنوات الثلاث الماضية، مثلاً، صرفت اكثر من 210 مليارات لتثبيت اقدامها في العراق. علاوة على ذلك تصرف هذه الادارة ملايين اخرى على الاعلام بغية خدعنا وتسميم عقول البسطاء. فمثلاً:

1 ـ انها ادعت بانها احتلت العراق لمحاربة الارهاب ولكنها انتهت بارهاب شعبنا عن طريق قتل الالوف من المدنيين وتحطيم مدن كاملة مثل تلعفر والفلوجة امام عدسات التلفزيون. لقد فضح الرئيس الايطالي الجديد السيد رومانو برودي السياسة الامريكية بهذا الخصوص بالقول: «ان احتلال العراق قد جعل من الارهاب في العالم خطراً اكبر مما كان عليه». (راجع افتتاحية «الغارديان» اللندنية ليوم 2006/5/19، ص 40) بينما صرح اللورد كارينغتون، وزير خارجية بريطانيا الاسبق في 2006/5/21 وهو يتكلم حول احتلال العراق على تلفزيون (بي بي سي): «اصبح الامريكان كلهم، وليس بوش وحده، مكروهين في العالم اكثر من الفرنسيين». هذه التصريحات الصادرة من اصدقاء امريكا المزمنين تؤكد على ان الدعاية الامريكية، على وفرتها، فشلت في التغطية على اعمالها.

2 ـ وخلال عملية القتل ادعى الامريكان ان «صدام حسين وجلاوزته قتلوا اكثر منهم». لقد اخذ اتباعهم، من العراقيين، يرددون هذه الدعاية دون ان يعترفوا بان المزيد من القتل لا يحرر العراق من المحتلين، بل وان الذين تم قتلهم هم اهلنا في العراق، ولكن ومع استمرار القتل اضطر هؤلاء ان يسكتوا كلياً لانهم ادركوا فظاعة ما يقولون. بل اكثر من هذا نشرت الاذاعة البريطانية (العالمية التابعة لوزارة الخارجية نفسها) نتيجة الاستفتاء الذي اجرته في اكثر من ثلاثين بلداً بما في ذلك العراق والذي اسفر عن الاعتراف الجازم بان الامن في العالم والعراق بعد الاحتلال اتعس مما كان عليه قبله.

3 ـ بعد ان انفضحت جرائم المحتلين الديمقراطية في الفلوجة وسجن ابو غريب، اتخذ اتباع مجلس الحكم والحكومات التي تلته، وسيلة نشر الدعايات الانهزامية، مثل مطالبة الشعب بالاعتراف بالامر الواقع والقبول بالقوة الجبارة لامريكا والتي لا يمكن قهرها من قبل الشعب الضعيف.

الا انهم لم يعترفوا بان الامر الواقع في تطور وتغير مستمرين وان التاريخ عبارة عن «علم دراسة التغير المستمر للامر الواقع!» والآن هناك واقع جديد، واقع النضال العنيد للمقاومة المتصاعدة من تلعفر وحتى البصرة. لقد ادرك المحتلون هذا الواقع ولهذا قررت حكومات اسبانيا وبولندا واوكرانيا وكوريا الجنوبية والفلبين وهندوراس ومجموعة اخرى من بلدان امريكا اللاتينية سحب جيوشها من العراق، بل ذهب رئيس وزراء ايطاليا، رومانو برودي، الى حد الاعتراف امام مجلس الشيوخ لبلاده في 2006/5/18 بـ«ان الحرب على العراق كانت خطأ فظيعاً». وصرح بانه «سيقترح اثناء انعقاد البرلمان الجديد على سحب الجيوش الايطالية من العراق». (راجع اخبار بي بي سي لذلك اليوم.) هذا هو الواقع الجديد وعلى الحكومة العراقية الجديدة الاعتراف به.

4 ـ بعد ان اصيب المحتلون بالانتكاسة قرروا شق الصفوف عن طريق تشكيل جيش جديد لاستخدامه لضرب المقاومة. لقد ذكر بول وود، مراسل (بي بي سي) في بغداد، في 2006/5/19 «لقد تم تدريب ضباط الجيش الجديد من قبل البريطانيين وهم من الشيعة في حين كان ضباط الجيش القديم من السنة. سيكون هذا الجيش جاهزا في نهاية هذه السنة لضبط الامن في تسعين بالمئة من العراق». اي انهم يعملون على تدريب وتسليح جزء من الشعب العراقي لضرب الجزء الاخر في 90 % من البلاد في حين يبقى جيشهم في القواعد التي بنوها في 10 % الباقية. لقد سبق وركزوا على تقسيم الشعب الواحد الى «اكثرية شيعية» واقلية في «المثلث السني» دون ان يشرحوا ان هذه الاكثرية هي ايضاً محكومة من قبل المحتلين وقد قدمت الوف الضحايا ولهذا انها ايضاً ضد الاحتلال وان المعارك المستمرة في الناصرية والعمارة والبصرة تؤكد على هذه الحقيقة. اذن هناك ضرورة قصوى لفضح سياسة «فرق تسد» وذلك للدفاع عن اهل الجنوب ورفض عزلهم عن الشمال عن طريق التركيز على التقسيم الطائفي. ثم ان الجيش الجديد يتكون من جنود عراقيين من كافة القوميات والطوائف وان توجيه هذا الجيش ضد جزء من الشعب سينتهي بشق وحدته وانتشار الفوضى بين افواجه. هذه الحقيقة تؤكد على عدم نجاح الجيش في قهر المقاومة المتصاعدة وخاصة لان معنويته واطئة بعد ان شاهد فشل القطب الاوحد في العالم في كسر شوكة المقاومة. يدرك قادة الجيش الجديد ان الفشل الامريكي جاء بالرغم من قيام الحكومة الامريكية بصرف اكثر من مئتي مليار دولار على الحرب المستمرة ويدركون ايضاً بان امريكا شكلت هذا الجيش لا للدفاع عن الوطن من العدوان الخارجي او لطرد المحتلين بل لقتل ابناء الوطن وتثبيت اقدام المحتلين في ارض الرافدين ومن ثم استخدامه كمرتزقة للهجوم على البلدان الاخرى.

يدرك الشعب العراقي حقيقة قيام المحتلين بتفريق الشعب الى السنة والشيعة والاكراد، مستخدمين في ذلك اعوانهم المدربين في المجلس الاعلى والحزبين الكرديين. لقد شرح السيد الزركاني، ممثل السيد مقتدى الصدر في الخارج، في اجتماع له في لندن وقوف المجلس الاعلى مع المستعمرين الامريكان اثناء معارك مدينة الصدر والنجف بين قوات جيش المهدي والجيش الامريكي عن طريق اتهام مقتدى الصدر وجيشه بـ«شق وحدة الطائفة» وذلك في الخطابات المتكررة للقبانجي، الممثل الرسمي للمجلس الاعلى. لقد نجح المحتلون الى حد ما في شق الصف العراقي عن طريق الانفجارات التي نفذتها فرق الموت لنيغروبونتي بقيادة الجنرال عدنان ثابت بل الحوا على «ان خروج الجيوش الغازية من العراق سيؤدي الى حرب اهلية». لكن الواقع الدموي الحالي في عموم العراق يؤكد على ان المحتلين هم الذين جلبوا القتل والاختطاف والجرائم البشعة الى العراق وهم الذين يسيطرون على ويجهزون الجيش والشرطة ومليشيات الاحزاب بالسلاح والرواتب. فمن الضروري اذن ان يتوحد العراقيون، من السنة والشيعة والاكراد والتركمان والكلدو ـ آشوريين واليزيديين والصابئة، للنضال الموحد لطرد المحتلين وانقاذ البلاد من حوادث القتل اليومي. ان احداث السنوات الثلاث الماضية ثبّتت الواقع الجديد وهو ان المعارك ستستمر، دون توقف ولو للحظة، الى ان تخرج كافة الجيوش الاجنبية من كل العراق. اذن تقع على الخيرين كالعلماء والادباء والحقوقيين ورجال الدين مسؤولية العمل لتوحيد الشعب وتوجيهه ضد المحتلين الانغلو ـ امريكان بغية طردهم من البلد بسرعة لكي يتخلص شعبنا من القتل والارهاب الاجنبي. ثم ان توحيد الشعب ضروري لكي يتمكن الكل العيش بسلام بعد الاستقلال وانتهاء الحرب.

5 ـ ان الخدعه الاعلامية الرئيسية التي استخدمها المحتلون هي كذبة الديمقراطية. انهم ادعوا بان الانتخابات وتشكيل الحكومة الدائمية ستحل مشاكل الشعب وتقضي على الارهابيين. لكن عملية الانتخابات والاستفتاء على الدستور حدثت تحت ظل الاحتلال بعد ان فرضوا الاحكام العرفية واعلنوا حالة الطوارئ وغلق الحدود ومنع التجول ومنع السفر واخفوا مراكز التصويت، وكل ذلك خوفاً من هجمات المقاومة التي قاطعت الانتخابات بل استمرت في هجماتها قبل الانتخابات واثناءها وبعدها. والحقيقة التي اقتنع بها الجميع هي ان الديمقراطية الامريكية مضرة، لان الذي حدث هو تشكيل قوائم المرشحين من قبل نفس العملاء الذين دخلوا العراق مع القوات الغازية، اولئك الذين اشتركوا في مجلس الحكم ومن بعد ذلك استلموا طابو مقاعدهم في البرلمان بغية تشكيل حكومة توافق على محاربة المقاومة (وقد اكد نوري المالكي على ذلك في اول خطاب له في 2006/5/20) وعلى بقاء القواعد العسكرية الامريكية التي ستستخدم للهجوم على الشعبين الشقيقين في سورية وايران، بينما اشتد سعير القتل الجماعي في كل العراق وكأن شيئاً لم يكن. والشيء الواضح هو ان حكومة نوري المالكي قد تشكلت على اساس المحاصصة التي تعزز الانشقاق القومي والطائفي ولهذا لم تستطع الاطراف المشاركة فيها الاتفاق على اسناد وزارتي الدفاع والداخلية لاحد الاطراف. فالمشاركون في الوزارة الجديدة هم من اشد المؤمنين بالتمييز العرقي والطائفي، بل ان الاحزاب التي تعاونت مع المحتلين تكونت اساساً لتعزيز العنصرية والطائفية وخرجت القوائم الانتخابية على هذا الاساس. ليس هناك شيء مشترك بين هذه الاحزاب سوى الولاء والخضوع للمستعمرين. لهذا بالضبط ستنتهي الوزارة الجديدة دون حل الخلافات المزمنة المنتشرة بين اعضائها قبل الاحتلال بل منذ مؤتمر صلاح الدين سنة 1992. ولهذا ايضاً انها ستفشل في القضاء على المقاومة المتصاعدة فتفقد عطف اسيادها المحتلين مثلما فقده الدكتور ابراهيم الجعفري.

ومن الجهة الاخرى لقد تبين زيف الديمقراطية الامريكية في ساحة واسعة، اوسع من العراق، بل امتدت الى فلسطين حيث صوتَ الشعب هناك لمنظمة الحماس. وبدل الاعتراف براي الشعب الفلسطيني اعلنت الادارة الامريكية سياسة تجويعه لغرض الانتقام من اعماله البطولية دفاعاً عن اراضيه المغتصبة لاكثر من نصف قرن. لقد اتسعت رقعة الديمقراطية الامريكية لتشمل مصر ايضاً بغية تثبيت حكم الرئيس مبارك الى اجل غير معروف بل قد يكون لتحضير ابنه ليحل محله فيما بعد. ولهذا تم تزييف الانتخابات هناك مما حث الشعب المصري على النهوض والمطالبة لا بحق التصويت فحسب بل بحق العمل واشباع البطون المليونية الفارغة. اما بوش وكوندوليزا ورامسفيلد فقد قرروا السكوت وكان الامر لا يرتبط بديمقراطيتهم. وفي خضم هذه الحروب الانتخابية في الشرق الاوسط اعلنت هيئة الامم المتحدة في 2006/5/19 على «ضرورة قيام حكومة الولايات المتحدة بغلق منفى غوانتانامو» لانه لا يختلف عن المعتقلات التي انشأها هتلر اثناء الحرب العالمية الثانية. ان هذا الاعلان يوجه انظار العالم نحو الجرائم التي ترتكبها الادارة الامريكية تحت شعار نشر الديمقراطية.

6 ـ قبل ايام نشرت الصحافة تصريحات مسعود البارزاني التي توحي بفتح العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل مع احداث قنصلية لها في المنطقة الكردية. ليس هذا بشيء غريب، فمع انتصار ثورة تموز 1958 والقضاء على حلف بغداد، اقدمت الحكومات المشتركة في هذا الحلف على تسليح الحزب الديمقراطي الكردي (لاحظ ان الحزب كان يحمل هذا الاسم منذ تاسيسه سنة 1946 وتم تبديل كلمة الكردي بالكردستاني بعد سنة 1960) للقضاء على حكومة عبد الكريم قاسم. وبدأ الحزب حركته المسلحة بالتركيز على نشر الدعاية الشوفينية معتمداً في ذلك على التبرعات المليونية السخية التي قبضها من شاه ايران واسرائيل والحكومات الغربية. فيقول هنري كيسنجر في كتابه في الصفحات 584ـ592: ان Years of Renewal المساعدات السرية الامريكية للحزب الكردي قد ارتفعت في آذار (مارس) 1973 الى «9 ملايين دولار في السنة من الولايات المتحدة و75 مليوناً من ايران ومبالغ اخرى من اسرائيل وبريطانيا» وحول الاسلحة السوفييتية التي استولت عليها اسرائيل في الحرب سنة 1973 وارسلتها الى البارزاني، يقول كيسنجر: «لقد تم نقل ما قيمته 28 مليون دولار من المعدات السوفييتية الى ان انتهت الاسلحة السوفييتية التي تلائم القتال في التضاريس الجبلية الكردية».. فالذي تربى على صدقات اسرائيل وامريكا مضطر الى العمل لمصلحتهما.

لا نبوح سراً اذا ذكرنا بان الدعاية الشوفينية التي بثها الحزبان الكرديان قد اثرت الى حد بعيد على شعبنا الكردي الذي تصور بانه سيتحرر ويتنفس الصعداء بعد ان ينعزل عن العرب. الا انه اكتشف بتجاربه المريرة منذ 1991 بان قادة الحزبين لا يختلفون عن سكنة المنطقة الخضراء في الاهتمام بجيوبهم. فبعد ان بنى جلال ومسعود قصورهما وقصور اقربائهما واتباعهما وبعد ان انقطعت الكهرباء والماء الصافي واخذ الشعب الكردي ينتظر الساعات الطويلة للحصول على بنزين السيارات، ادرك زيف ادعاءات الحزبين الملوعة بالحقد القومي فقرر النهوض والقيام بالمظاهرات بل الاصطدامات مع قوات الحزبين في عقرة ورحيم آواه وكلار بل في حلبجة الجريحة. والشيء الداعي الى التفاؤل هو ظهور طبقة واعية من الاكراد، من امثال كتّاب هاولاتي وآوينه، التي اخذت ترشد الشعب الكردي الجريح ضد المستعمرين واعوانهم في قيادة الحزبين. ان لنا الثقة الكاملة باتحاد هذا الشعب مع باقي القوميات العراقية لطرد المحتلين الانغلو ـ امريكان واعوانهم من كل العراق.

* عضو الهيئة الادارية للهيئة العراقية للاعلام والثقافة الوطنية

النظام السوري في خدمة المعارضة!

محمد الحسناوي*

■ لن أذيع سراً إذا قلت: إن استراتيجية المعارضة السورية لتغيير الأوضاع بشكل ديموقراطي وسلمي إنما هو الوصول إلى العصيان الشعبي الشامل، لكن ما يشبه إذاعة السر أن النظام السوري بارتباكه وأخطائه الجديدة والمتراكمة يخدم المعارضة فيما تسعى إليه، وكشف هذه الخدمات لن يغير من موقف النظام، لأن بنيانه قائم أصلاً على القبضة الأمنية وحيازة السلطة بانقلاب عسكري، أي هو فاقد للشرعية الدستورية. فلما أوغل بالاستبداد، وتراكم الفساد المستشري بأنواعه طوال أربعين عاماً، فقد أيضاً أي بديل للشرعية، فلا هو يقبل النصيحة، ولا النصيحة تجدي في مرض عضال مزمن ميؤوس منه.

ومن عجب أن يقوم النظام السوري بأداء هذا الدور، ويهديه إلى خصمه السياسي، والعجب الأكبر أنه لا يستطيع التخلص من هذه الورطة، بل إنه يشتد في أدائها كلما توغل فيما يظنه حماية له وتحصيناً.

نضرب لذلك الأمثال، ثم نفرد الحديث مفصلاً عن واحد منها، لقوة تعبيره عن هذه الظاهرة، وهي الحكم الفصل في التمثيل وفي حسم الأمور.

لما نصب الرئيس الشاب عام 2000م ألقى (خطاب القسم) الذي عدّ في حينه مدخلاً إلى حقبة جديدة في تاريخ الحكم السوري، من حيث تشخيصه للمشكلات المزمنة، واعترافه بخطورتها، وقطعه الوعود بتنفيذها، كالانهيار الاقتصادي، والفساد الإداري، والاستبداد السياسي، وانتهاك حقوق الإنسان: من الحريات العامة إلى حرية الرأي، وحرية الصحافة، وتغول الأمن على الدولة والمجتمع، وغير ذلك مما يعاني منه المجتمع السوري، وترصده الأحزاب الوطنية، وتتبناه أحزاب المعارضة. لكن مع مرور الزمن تبين أن خطاب القسم ورقة من الأوراق النقدية المزورة، لا رصيد لها ولا جدوى حقيقية في الواقع، وفي أحسن أحواله كان (علاجاً مسكناً) إن لم يكن خدعة متعمدة، لها أمثال لا تحصى ولا تعد. وقد زاد الطين بلة تهافت التعليلات التي ساقها الرئيس الشاب متراجعاً عن وعوده، منها أنه لم يكن يعلن (برنامجاً) للعمل، بل يلقي (تأملات) (وعش على الأمل يا كمّون..). وفي مناسبة أخرى أوضح أنه لا يملك عصا سحرية. والسؤال: إذن ماذا يملك من يمسك بقبضته السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بنص الدستور والأجهزة القمعية المستنفرة استنفار قانون الطوارىء طوال أربعين عاماً؟

مثل هذه (التعليلات) و(المفردات) لا ينخدع بها فطاحلة السياسية وقادة الرأي المعارض، والأهم هو المواطن العادي الذي لا يقف عند الألفاظ أو المصطلحات، وإنما يتعامل بشكل ملموس على مدار الساعة، مع انتشار الفقر والبطالة والمحسوبية وغياب الخدمات التحتية الضرورية وحتى لقمة العيش والمياه الصحية ونور الكهرباء ـ وأخيراً لا آخراً ـ السلامة البدنية والأمن النفسي...في الوقت الذي تتناسل فيه المجموعات (الطفيلية) من أقرباء المسؤولين الكبار أو السماسرة أو الانتهازيين الذين لا يعرفون خلقاً ولا حدوداً، ينعقون مع كل ناعق، ويضربون بالملاعق..

خذ مثلاً ثانياً، وهو موضوع الإخوة الأكراد، مواطني الجزيرة السورية، المحرومين من الجنسية بحجم مئتي ألف مواطن، أو الذين اغتصبت أراضيهم وقراهم بـ(الحزام العربي)، أو الذين يمنعون من اختيار أسماء أولادهم لئلا تكون (كردية)، كما يمنعون من التعامل بلغتهم في الوقت الذي يسمح فيه لأقليات أخرى من (أرمنية) أو (آرامية) التمتع بهذا الحق، وهي (جريمة قديمة) تتوارثها الحكومات المتعاقبة منذ انقلاب الثامن من آذار/مارس 1963م. فلما طفت على السطح في انتفاضة أكراد الجزيرة، نتيجة استفزازات في (نشاط رياضي) في مدينة القامشلي آذار/مارس 2004م، ذهب ضحيتها (45) مواطناً شهيداً، غير مئات المعتقلين حتى اليوم، فتفضل الرئيس الشاب، وزار المنطقة الملتهبة، وأطلق وعوداً بحل الإشكالات الكردية، وعلى رأسها الوعد بالموافقة على (تجنيس) المواطنين الأكراد الذين ينوف عددهم على مئتي ألف مواطن. وها قد مضى أكثر من سنتين على هذا الوعد، ولم ينفذ شيء. وبتقديرنا أنه لن ينفذ هذا الوعد، لأنه يتعارض أصلاً مع الشوفينية (البعثية) ومع (النهج الفئوي الطائفي)، ولأن الذين زرعوا سكين التفرقة هم أنفسهم قائمون على حراستها وتعميقها وإلى الأبد إن استطاعوا. واللعب بالنار ـ كإطلاق الوعد ثم الرجوع عنه ـ هو مدعاة ليحترق بها، ويزيد من احتقان قطاع واسع من الشعب يشغل مساحة غير صغيرة من تاريخ سورية القديم والجديد، فضلا عن المساحة الجغرافية التي يعمرها، فبانتفاضة القامشلي تحرك الشريط الحدودي الشرقي والشمالي (الحسكة ـ درباسية ـ عامودا ـ عين العرب ـ عفرين)، كما حصلت اضطرابات في محافظات حلب ودمشق، والحبل على الجرار، وتوفي عدد من المعتقلين في سجون الرأي تحت التعذيب (13) شهيداً عام 2004م في الأقل، وقتل عدد من المجندين الأكراد في قطعاتهم العسكرية، واغتيل الشيخ محمد معشوق الغزنوي في الخط نفسه. فإلى أي حدّ يخدم هذا القمع رصيد المعارضة، ويزيد في عزلة النظام وارتكاباته؟

والمثل الثالث استراتيجية النظام في التعامل مع المعارضة الوطنية، ولا سيما تنظيم الإخوان المسلمين، الملخصة بـ(بالعصا والجزرة) أي التظاهر بالحل والإطماع به، وإضمار (التخشب) و(القطيعة). إن هذه اللعبة لها أجل محدود، هو أجل طول (حبل الكذب). فإذا لم تنطل على الأطراف السورية المعنية داخل سورية، فإنها تمارس الآن مع الأطراف العربية والإسلامية خارج سورية، كالأحزاب العربية والحركات الإسلامية، وستدخل المسألة في مفاصلة نهائية، قطعاً للمماطلة والالتباس، فإما الحل في وقت محدد أو كشف الزيف وقطع (اللعب على اللحى والذقون). وهذا ليس كسبا للنظام بالتأكيد.

فيما سلف من حديث كان اختيارنا لأمثلة ضخمة على مستوى القطر وعلى مستوى الجهة العليا التي تعالجها، أي أصحاب القرار الأول، الذين يقدرون أكثر من غيرهم مصلحة السلطة، ويتجنبون في الوقت نفسه خدمة المعارضة، ومع ذلك وقعوا في محظورات أنفسهم، ولم يستطيعوا أو يريدوا الفكاك منها. وأما الوقائع التالية التي سوف ندرسها، فهي لا تقل فظاعة وخطورة عن تلك، لكن الذين ارتكبوها وما يزالون، هم من الدرجات الأدنى من سلم السلطة، وهم عادة لا ينظرون إلى مصلحة السلطة، بقدر نظرهم إلى مصالحهم الخاصة والشخصية وليسوا حريصين عليها حرص أولئك، مما يفاقم من أثر الارتكابات، ويزيد في (تجييرها) لصالح المعارضة أيضاً، ويمهد لانتفاضة شاملة، ويعجل بالعصيان المدني في الوقت نفسه، ألا وهو مسألتا (الأرض) و(المسكن).

الأرض والمسكن من ضرورات العيش، وكل حيف يقع على أحدهما أو كليهما كان حيفاً بالغاً على المواطن، لدرجة يضحي معها المواطن بروحه في الدفاع عنهما، وليس الدفاع عن الوطن إلا الصورة المجردة لهذه العلاقة بين الإنسان وأرضه أو مسكنه. وسوف نلاحظ دور النساء أي المواطنات السوريات في هذه المعركة مع الرجال أو وحدهن دون الرجال، مما يعبر أشد تعبير عن خطورة هذه المسألة في حياة المواطنين. كما نلحظ ملمحاً آخر للمشكلة أنها لا تخص منطقة واحدة في القطر، بل هي شاملة لكل المحافظات السورية (مدن وأرياف) من دمشق العاصمة إلى درعا إلى حمص (مصياف) إلى حماة (السلمية) إلى طرطوس، إلى إدلب إلى الرقة إلى الحسكة (القامشلي) إلى عشائر البادية. وإذا كانت السلطة (قومية عربية) بزعمها، لم توفر المواطنين العرب، فهي كذلك ضاعفت جورها على المواطنين الأكراد في مسألة الأرض والمسكن، كما هو معلوم، وما ليس معلوماً، والمخفي أعظم. وملمح خامس أن هذه المأساة ليست بنت اليوم، بل تضرب في جذورها إلى ما يسمى (قانون الإصلاح الزراعي) في الستينيات، الذي لم يأخذ بالاشتراكية حقيقة بقدر ما أخذ بالتصفيات والأحقاد و(تنفيع) الأزلام والأقارب، وإن أراضي سهل الغاب والجزيرة السورية وأراضي الغمر في الرقة والحزام العربي شاهدة على ذلك.

نبدأ بدمشق العاصمة (قلب العاصمة وريفها) حيث تعمل الآن الجرارات على هدم قسم من المناطق الأثرية، وتطرد سكانها منها، بشكل قسري، لا يراعي آثار ذلك على الفئات الشعبية الفقيرة من حيث التعويض العادل أو البديل المناسب، أو دراسات الخبراء المهندسين في التخطيط والتنفيذ، فإذا كان هذا نصيب العاصمة، فما هو نصيب الأطراف النائية المهملة أصلاً؟

أما ريف العاصمة فقد عرض طرفاً من مشكلاته مراسل جريدة (النهار) في أكثر من مقال، أحدها بعنوان (أحزمة البؤس ـ وربما العنف ـ حول دمشق، وفيها: 50 حياً مخالفاً للقانون، تضم 40 % من السكان) 2004/4/29م جاء فيه قوله: (في حي الزبن الذي يقع جنوب القدم، جنوب دمشق، كان أحمد، وهو شاب يبلغ من العمر 15 عاماً ـ يبحث عن القمامة المنتشرة في كل شوارع الحي عن (النايلون) ليبيعه لبعض المعامل. وفي هذا الحي لا توجد مياه صالحة للشرب ولا كهرباء ولا شبكة هاتف)، ومن ثمار هذا الحزام إقدام الشرطة في مطلع شهر نيسان الماضي على هدم منازل أحياء بكاملها في قرية (معربا) بحجة مخالفتها للقوانين، فتصدت النساء والأطفال الفقراء بالحجارة من سكان تلك البيوت الطينية للشرطة ولتعزيزات الجيش الآلية والبشرية، ووقعت إصابات في النساء والأطفال انضم بعدها الرجال واستطاعوا أن يأسروا عدداً غير قليل من رجال السلطة رهائن، وتم تبادل التهديدات بين المواطنين ورجال السلطة حتى اضطر المسؤولون للخضوع إلى طلبات المواطنين، مع العلم أن السلطة هي المسؤولة عن حل إشكالات التمليك، وتخطيط الأحياء، والحفاظ على حياة المواطنين وكراماتهم، لا بيعهم وشراءهم كالعبيد بالرشاوى والاستغلال. ومثل ذلك قصة المطعم على طريق (التل ـ معربا) الذي حصل أصحابه (زكريا حسين العلي) على (الترخيص) وباشروا عملية التنفيذ والبناء ودفعوا كلفة تصل إلى 12 مليون ليرة، أدخلتهم جهات متنفذة (أقوى من القانون بكثير) وألزمتهم بإيقاف العمل وبالرجوع إلى القضاء، وكسب القضية مجدداً، ثم الدخول في متاهات الأجهزة، والإجهاز على أصحاب المشروع (راجع: قصة من بلدي: ربحوا أمام القضاء، خسروا أمام الأشخاص ـ سيريا نيوز ـ خالد سميسم 2005/5/21م).

وفي (مصياف) التابعة لمحافظة حمص تحدث المجلس الوطني للحقيقة والعدالة والمصالحة في سورية بتاريخ 2005/3/30 عن مواجهات طائفية بين (الطائفتين الإسلاميتين الإسماعيلية والعلوية) بسبب خلاف على تسجيل الدور لرحلات السائقين.. تطور أو نتج (من أجل التحشيد والتجييش الطائفي في إطار التحضير للانتخابات التمهيدية لمؤتمر حزب البعث) بواسطة أعضاء من شعبة حزب البعث، وبواسطة قوى الأمن المحلية، ذهب ضحيتها إزهاق أرواح بعض المواطنين، وإحراق عدد من المحلات التجارية.

وفي حمص نفسها عصابة في دائرة (تعليم قيادة المركبات) منحت عشرات الآلاف من السائقين... القتلة شهادات قيادة لا يستحقونها، والنتيجة كثرة الحوادث وكثرة الوفيات اعترفت بها جريدة (تشرين) الرسمية (في سورية عام 2005م وفاة 2197 شخصاً وجرح 12841 شخصاً. بسبب منح شهادات بدون تأهيل وتدريب مقابل مبالغ مالية يعرفها القاصي والداني ـ وعلى عينك يا تاجر. (تشرين 2006/2/20).

وفي مدينة السلمية تكرر (السيناريو) الطائفي نفسه عام 2005م، وأضيف له إقدام الجهات الإدارية بناء على أوامر محافظ حماة 2006/6/16م بإغلاق مكتبات بالشمع الأحمر، وبتاريخ 2006/2/15م وإغلاق العربات المتجولة بالشمع الأحمر، ومنع أصحابها من مزاولة العمل، وبالتالي قطع مورد رزقهم الوحيد (نشطاء حقوق الإنسان في حماة ـ الوكالات).

وفي قرية النسيم التابعة لمدينة الرقة شمالا، أقدمت مديرية الزراعة بمؤازرة دورية من عناصر الشرطة على هدم عشرين منزلاً طينياً، مستغلة غياب مالكي هذه المنازل وانشغالهم بالعمل الزراعي، فتظاهر العشرات من أبناء القرية إلى جانب أصحاب المنازل المهدمة، مع العلم أن هذه القرية أنشئت بقرار الإدارة المحلية (861) بتاريخ 2006/3/19م (موقع أخبار الشرق 2006/3/31م).

وفي الرقة نفسها اعتقلت اثنتا عشر مواطنة من أهالي قرية دبشة عفان ودبشة فرج، وقد أفرج عن أربع سيدات ولا زالت الثماني محتجزات، وذلك بعد أن اعتقلت السلطات أربعة أشخاص من القرى نفسها منذ عشرة أيام على خلفية احتجاج أهل القريتين على نزع ملكية أراضيهم وتوزيعها على بعض المتنفذين في حزب البعث الحاكم في محافظة الرقة، علماً بأنهم يزرعون تلك الأراضي منذ عام 1940م ومعهم أحكام قضائية بزراعتها منذ عام 1968م بعد قانون الإصلاح الزراعي (القدس العربي 2005/7/21م).

وفي قرية الحلوة القريبة من القامشلي أبلغ سكان مواطنون أكراد بضرورة دفع قيمة الأراضي التي بنوا عليها منازلهم، رغم الشكوى بأنهم من سكان القرية أصلاً وملاكيها، وأنهم، بنوا بيوتهم الطينية التي يبلغ عددها 20 بيتاً منذ ما يزيد عن خمسين عاماً، وهي الأرض التي تسمى (الأرض المشاع).

ولكيلا يطول الحديث نكتفي أخيراً بالإشارة إلى أن قريتين في محافظتي الحسكة وإدلب تخضعان لحصار قوات الأمن السورية وأعمال القسوة والتنكيل بأهلها على قدم وساق بحجة البحث عن مطلوبين، ومشكلة قرية الشغور في محافظة إدلب أن سكانها اعترضوا على تفجير مقلع صخور مجاور لقريتهم خلافاً لخطة المختصين في الشركة العاملة، نتج عنه تصدع البيوت الطينية وسقوط سقف أحدها على أسرة كاملة نقلت للعناية الدائمة، فغضب شباب القرية وكسروا زجاج براكات الشركة والسيارات بتاريخ 2006/5/3م. (سورية الحرة ـ المنظمة السورية لحقوق الإنسان: سواسية 2006/5/6م).

هذه الممارسات تعكس الفساد الإداري فضلا عن الفساد السياسي في بنية الهرم ـ السلطة من قمته إلى أخمص قدميه، حيث لا يرجى علاجه بمسكنات، ولا بوعود، وهي في النتيجة لا تشير إلى قرب الانتفاضة الجماعية للشعب السوري، بقدر ما تشير إلى دور النظام نفسه في إثارة المواطنين ومفاقمة معاناتهم، ودفعهم دفعاً إلى أحضان إخوانهم في المعارضة السورية.

وأخيراً هل نفهم لماذا يرفض الكيان الصهيوني إسقاط النظام السوري حين يسأله المكتب الأبيض عن رأيه، قائلاً مجيباً: إن النظام السوري الضعيف (أي بإضعافه شعبه) خير من أي نظام يحل محله؟

* كاتب سوري، عضو رابطة أدباء الشام

القوة النووية الايرانية والعالم العربي

عبد القادر اللطيفي*

■ قد يكون من قبيل الترداد اليائس أو التكرار الممل ما سنقوله بشأن القوة النووية الايرانية من منظورنا كمغلوبين عرب ومسلمين لم تترك لنا الولايات المتحدة أو تكاد خيارات للاصطفاف. الا أنه من المهم أن يتذكر كل من العالم العربي والاسلامي، أن الآخر الغربي قد بالغ في دفعنا الى الطرف المقابل بكل الوسائل والطرق حتى أصبحنا جميعنا في منظورهم متطرفين وارهابيين.

وقد يقول قائل ان الرأي العام الغربي متفاوت وأن الحكومات الغربية نفسها متفاوتة، وأننا بهذا المنطق ندفع الأشياء بدورنا حتما الى التطرف. الا أن هذا ليس أمرا صحيحا كما أنه لن يكون أمرا مقبولا لدينا وفي كل الأحوال. وذلك لأننا ببساطة ندّعي أننا أمة وسط، ولا يجوز أن نفقد توازننا حتى في أحلَك الفترات التاريخية العصيبة.

ومن هنا يتحول الحديث الى أزمة المصالح بالدرجة الأولى ـ لأنه لا مبرر لأي دولة من الدول، وعبر التاريخ، أن تقطع جيوشُها آلاف الكيلومترات، بقصد غزو دولة أخرى أو محاصرتها أ، أو تهديدها وتجويعها ـ دون أن ننسى في الدرجة الثانية أهمية اختلاف المفاهيم وزوايا النظر الحقيقية، بل والتناقض الفكري الى حد التصادم.

وحينما نتحدث عن المفاهيم انما نتحدث عن كل ما ينضوي تحت رؤية تشكيل الذات والشخصية الفردية والجماعية، تراوحا بين الدين والأيديولوجيا، وكل ما يعكس نظرتنا حتى الى طريقة أكلنا وتمشينا في الحدائق العامة والشوارع.. ولكن، وللأسف فان السياسة الغربية وتحديدا الأمريكية والحالية منها، لم تترك لنا أيا من الخيارات الهادئة أو حتى المسالمة. ونحن مضطرون بشكل عام كشعوب عربية واسلامية أن ندافع عن أنفسنا بطريقة أو بأخرى.

وليس غريبا في ظل هذا الوضع أن يختار كل واحد منا طريقة ما، أو طريقة «مناسبة» حسبما يعتقد ليؤمّن الحماية لنفسه وللمجموعة الكبرى التي ينتمي اليها. وبالطبع قد تختلف الطرق وتتباين الوسائل تباينا كبيرا.. ولقد اختارت ايران ـ ولها كل الحق في ذلك ـ أن تدافع عن نفسها ضد هيمنة الولايات المتحدة واسرائيل بالتحصيل العلمي للتكنولوجيا المتقدمة، والتي هي حرَبة الغرب المتفوق التي ما يفتأ يغرزها في عين كل معترض لطريقه على مدى العصر الحديث.. ويجدر القول انه ليس شرطا أن تكون ايران دولة نووية بالمعنى العسكري، وبالتالي فان خوف الغرب حاليا ليس من أن ايران ستمتلك سلاحا نوويا في القريب العاجل. اذ يمكن وعبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي يرأسها البرادعي، أن تُمارس شتى الطرق والوسائل لجعل برنامجها النووي سلميا بواسطة المراقبة المكثفة والكاميرات المثبتة في كل مكان داخل المفاعلات. وهذا ليس بالأمر المستحيل ولا بالمستبعد. ومن المعلوم أيضا أن عددا من الدول تمتلك هذه الطاقة النووية السلمية كما هو الشأن في اليابان وألمانيا مثلا. بل أكثر من ذلك يمكن القول ان بعض البلدان مثل باكستان والهند وكوريا الشمالية التي تمتلك السلاح النووي حقيقة لا وهما، لا يبدو أنها تشكل كبير تهديد للسلم العالمي حتى لو كانت كوريا الشمالية نفسها ما دامت الأمور تسير في الاتجاه الذي لا يفضي الى تدخلات القوى العظمى في شؤون من هو أقل شأنا.

وهكذا فان خوف الغرب وأمريكا واسرائيل على وجه التخصيص، هو من الامكانية القائمة على الدوام، وبشكل مفتوح من أن احدى الدول الاسلامية، والتي لا تنسجم سياستها بالضرورة مع مصالح الغرب، تمتلك المعرفة التي يمكن أن تسيطر بها على أي اتجاه علمي أو تكنولوجي تريد أن تمارسه في المستقبل.. ويمكننا القول اننا في لحظة تاريخية مهمة، على اعتبار أن الولايات المتحدة في ظل الوضع الحالي وفي مواجهة